دور المحاسبة والنظم والمراجعة
لاعادة الحيوية لقطاع الاعمال في مصر

تساؤلات وتحديات *

اعداد

أ . د . مصطفي بهجت عبد المتعال

مختصر

* تتساءل الورقة عن معني " الحيوية " في قطاع الاعمال وتناقش أهم عناصرها ومقوماتها وأدواتها ، وكيفية اعادتها ... الخ .

* وتعرض رؤية الباحث متضمنة التحديات المتعلقة بما يلي :

احوال قطاع الاعمال في مصر حاليا .

المنظومة الادارية ـ ومسئوليتها عن اعادة الحيوية لقطاع الاعمال .

المنظومة المحاسبية ـ ودورها في اعادة الحيوية لقطاع الاعمال .

المعايير المحاسبية وأهميتها في انضباط العمل المحاسبي .

المحاسبون في مصر ـ إعدادهم علميا ومهنيا وتهيئتهم لتحديات العولمة والجات .

---

* ورقة اعدت للمؤتمر السنوي السادس للجمعية العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة وعرضت في جلسة العمل الاخيرة .

الاسكندرية من ١٨ ـ ٢٠ اكتوبر سنة ٢٠٠١

دور المحاسبة والنظم والمراجعة
لاعادة الحيوية لقطاع الاعمال في مصر

تساؤلات وتحديات

اعداد

أ . د . مصطفي بهجت عبد المتعال

تمهيد :

أزعم أن من أهم أهداف هذا المؤتمر ـ كما يوحي بذلك عنوانه ـ هو في الحقيقة " **اعادة الحيوية لقطاع الاعمال في مصر** ، **وذلك بتفعيل دور المحاسبة والنظم والمراجعة** " فضلا عن القاء الضوء علي ذلك الدور وكيفية تدعيمه وتحديثه بمفهوم " **المحاسبة الاقتصادية** " .

ولهذا استأذن في البداية في التركيز علي **اعادة الحيوية لقطاع الاعمال في مصر ، من منظور محاسبي** ، ومن خلال عدة **تساؤلات تعكس التحديات** التي تواجه ذلك القطاع ... ومن هذا اتطرق الي التساؤل عن دور **المحاسبة والنظم والمراجعة برؤية مستقبلية** .

وأطرح في سبيل ذلك التساؤلات التالية :

* ماذا نعني بالحيوية لقطاع الاعمال في مصر ؟ ما هي أهم عناصرها ؟
* وكيف نعيد تلك الحيوية بافتراض سابق وجودها ؟
* وكيف نتحقق من نجاح مساعينا من أجل ذلك ، وما هي معايير ذلك النجاح ؟
* وما هي أهم مقومات وأدوات تلك الحيوية ؟
* ولماذا نسعي لاعادة الحيوية المفقودة أو المتدنية ؟
* وكيف نزيد من فعالية ادوات الحيوية لاعادتها ؟

ولعله يكون من المناسب قبل محاولة الاجابة بايجاز عن تلك التساؤلات ، أن أحسب أن المؤتمر الموقر سوف يتناولها تفصيلا ويتعرض لها وغيرها مما يعكس التحديات التي تقلقنا ، وذلك بجهود وفكر المتحدثين الآخرين ، والباحثين المتعمقين بابحاثهم ، وبمداولات الحضور الكريم وفق اهتماماتهم . وبذلك تكون اثارة تلك التساؤلات ، من جانبي ، بمثابة مجرد ورقة عمل متواضعة مقترحة للمؤتمر الموقر .

لعله من المفيد كذلك أن نبدأ بالقاء نظرة سريعة الي ، أو أن نتساءل عن احوال قطاع الاعمال في مصر ، في الظروف العالمية الراهنة المعاصرة ، علما بأن مصر من الدول النامية والتي تتأثر بالاقتصاد العالمي ، ولا تؤثر فيه بدرجة كبيرة .

حول أحوال قطاع الأعمال في مصر :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، في منتصف القرن الماضي ، توجهت معظم الدول الكبري ، ثم تبعها تدريجيا الدول الصغري ومن بينها مصر ، نحو **تأميم معظم المرافق والمشروعات والمؤسسات الاقتصادية** . وذلك بالتحكم في ادارتها والهيمنة عليها وتوفير الحماية لها . وكان ذلك بدافع الاسراع في التقدم الاقتصادي بعامة ، ونمو الناتج والدخل القومي وتحقيق العدالة في توزيعه . وكذا بدافع دعم الموازنة العامة للدولة ، من عوائد تلك المشروعات ، لمجابهة وتمويل متطلبات الخدمات الأساسية المتزايدة والمتسارعة في التطور .

ولكن تدهورت تدريجيا كفاءة تلك المشروعات والمؤسسات العامة . وتسللت عوامل التسيب بها ، وضعفت حيويتها ، وتعاظمت سلبياتها ونواحي القصور في قدراتها . وبدأت سياسة التأميم والهيمنة والتحكم في ادارة وتملك المؤسسات الاقتصادية تعجز عن تحقيق كل ما كان متوقعا منها في انماء وارتقاء الاقتصاد القومي . وأصبحت تلك المشروعات عبئا علي الاقتصاد وليست عونا له .

لكن من الجدير بالذكر أن **نشهد للقطاع العام** ، وخاصة **في مصر** ، في تلك الحقبة التي ساد فيها . فقد قام بدوره ، وهو دور بالغ الاهمية ، وأسهم بفعالية كبيرة في سدمعظم احتياجات الدولة ، **وأعدنا اعدادا مظفرا لنصر اكتوبر العظيم عام ١٩٧٣** . فقد كان ذلك القطاع من أهم ركائز الاقتصاد في مصر ، وأهم عوامل الاستقرار والصمود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري في ذلك العصر .

ومنذ بداية الربع الأخير من القرن الماضي ، توجهت معظم الدول الكبري ، وتبعها تدريجيا الدول الصغري ، نحو الخصخصة بأساليبها المختلفة . وتوجهت نحو اقتصاديات السوق ، والتباعد عن الاقتصاد الشمولي الموجه ، ونحو تشجيع القطاع الخاص لكي يحل محل القطاع العام في توفير السلع والخدمات غير الاستراتيجية أو التي لا تتخلي عنها الدولة لاعتبارات سياسية أو اجتماعية .

وقد صاحب تلك التوجهات الاقتصادية الجديدة ، تيار " العولمة " أو الكوكبية ، بكل مخالبها وأنيابها ، وايجابياتها وسلبياتها . وهو تيار تركز فيه الدول الكبري علي استقطاب الدول النامية . وانهار الاتحاد السوفييتي بنظامه الاقتصادي المركزي والشمولي ، وتوجه بعد ذلك نحو آليات السوق . ثم نمت **التكتلات الاقتصادية العالمية** ، وتزايد تضخم الشركات العملاقة متعدية أو متعددة الجنسية وعابرة القارات . وجميعها تسعي بشراهة لتحقيق الربح وتعظيمه ، وتوسيع الاسواق المحلية والدولية بشتي الوسائل . وأزيلت معظم الحواجز والمعوقات الجمركية . وانشئت العديد من مناطق التجارة الحرة . وقد ساهمت في كل ذلك الثورة العلمية الهائلة في نظم وتكنولوجيا المعلوماتية وفي وسائل وتكنولوجيا الاتصالات الرهيبة ، وبزغ عصر الأقمار الصناعية والتجارة الالكترونية ، والانترنت . ولا تنفرد بهذه الطفرات الهائلة إلا الدول الرأسمالية المتقدمة مع تواضع نصيب الدول النامية منها .

وبهذا بدأت **المنافسة العالمية الضارية المفترسة** . وأصبح العالم وكأنه قرية واحدة صغيرة ، لا مكان ولا أمن فيها للضعيف . تلك المنافسة التي أصبحت اقوي من تحكم وهيمنة الدولة ، مع حرية السوق ... وانتقال مركز الثقل الاقتصادي والثقافي والتكنولوجي والعلمي من المركز الوطني الي العالمي ... وكل هذه الظواهر المعاصرة والمتنامية في آثارها باستمرار تدعو بالحاح الي ضرورة اعادة الحيوية والتميز واليقظة والجودة الشاملة ، ومسابقة الزمن ، خاصة وقد بدأت حرب عالمية ثالثة ضد ما يسمي بالارهاب . وسوف يصاحبها آثار خطيرة . ولا ندري كيف أو متي ستنتهي . وغالبا ستطول لسنوات . وسوف ينتج عنها تداعيات اقتصادية جمة ، واهدار لموارد عزيزة ، وخسائر ضخمة ، في شتي الانشطة ، وتسريح عمالة ، وتوقف مشروعات ، بمختلف الدول ... والله المعين .

الحيوية في قطاع الاعمال ـ عناصرها ومقوماتها :

لكي لا أطيل ، أعود سريعا الي ما بدأت به هذه الورقة وأتساءل ، **ماذا نعني بالحيوية ، وما هي أهم عناصرها ؟**

سأذكر بإيجاز **أهم تلك العناصر** . وأحسب انها ليست في حاجة الي ايضاح أو تفسير بقدر ما تحتاج الي تأكيد وتحديد . حيث أنها في مجملها ظواهر مترابطة ومتكاملة وتعكس مدي الحيوية الموجودة أو المفقودة أو المنشودة علي المستوي الجزئي في مشروعات قطاع الاعمال Micro أو الكلي علي مستوي القطاع والدولة Macro . وهذه العناصر هي :-

- التوجه نحو النمو والتقدم والتحديث والتغيير المستمر الي الأفضل .
- القدرة علي التأقلم مع المتغيرات المحيطة بالتأثير فيها والتأثر بها .
- الحرص والتوجه نحو التطوير والتحديث في الانتاجية وفي المخرجات وفي منظومة الخدمات التي تقدمها .
- القدرة علي تحقيق الاهداف والاحلام والنهوض برسالتها ، ولعلها تكون واضحة ومحددة ، بصفتها قوة الدفع الكبري ودليل الحيوية .
- اكتساب ثقة المجتمع والمتعاملين معها من الخارج والداخل ، وثقة مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمالية والمصرفية وسوق المال ... الخ .
- التنمية البشرية والنهوض بكفاءة القوي العاملة بالتدريب التقني المستمر .
- توفير فرص العمل المتزايدة والمتطورة .
- القدرة التنافسية في مختلف المجالات بالابداع والابتكار والاساليب غير التقليدية في شتي الانشطة .
- قيادة النشاط الاقتصادي بعامة نحو التنمية والصمود والارتقاء .
- القدرة علي مواجهة التحديات والتغلب علي الصعوبات وازاحة المعوقات .
- القدرة علي الاسهاب المتنامي في الناتج والدخل القومي .
- القدرة علي جذب الاستثمارات الجديدة من الداخل والخارج .
- استخدام واستحداث التكنولوجيات المتطورة وعدم التخلف عن ركب التطور المتسارع بها .
- نمو معدلات الربحية والقيمة المضافة والعائد علي الاستثمارات .

- احتلال موقع بارز في دوائر الاعلام مع الشفافية والمصداقية واحترام منظومة القيم الاخلاقية والاجتماعية .
- القدرة علي كفاءة استخدام عنصر الوقت واستثماره في تشغيل كل الامكانات المادية والبشرية .

في تقديري ، وبجهدي الشخصي المتواضع ، سردت بعاليه ـ بدون ترتيب ـ بعضا من عناصر الحيوية الهامة المفقودة أو الموجودة أو المنشودة في قطاع الاعمال . وهذه ليست علي سبيل الحصر بأي حال من الاحوال . ولعلنا بادراكها والتعرف عليها وعلي ابعادها نقف علي أول الطريق في سبيل اعادتها وانعاشها ، إذا ما افترضنا سابق وجودها ، أو في احيائها وتنميتها وتحقيق ثمارها .

وبادراك تلك العناصر علي هذا النحو ، وادراك ما يتناسب منها مع ظروف كل مؤسسة ، يمكننا التحقق دائما من نجاح مساعينا في اعادة الحيوية وانعاشها . فهذه العناصر هي ذاتها التي تحدد معايير قياس جدوي وفعالية جهودنا في تحقيق الحيوية المنشودة أو اعادتها .

وهذا يقودنا الي التساؤل عن أهم المقومات والادوات والاساليب التي بواسطتها تتحقق الحيوية ويمكن اعادتها وتنشيطها بكل أو معظم ظواهرها في مؤسسات قطاع الاعمال في مصر بعامة .

مقومات الحيوية في قطاع الاعمال :

تنحصر تلك المقومات ـ بإيجاز ـ فيما يلي :

* الموارد والامكانيات المادية والمالية المتاحة ، وأيضا التي يمكن توفيرها وتهيئتها مستقبلا ، وتقنيات استخدامها وتشغيلها لمتطلبات النمو والتحديث ... الخ . ويجب العمل دوما علي تنمية تلك الموارد والحفاظ عليها من الهدر والفاقد والضياع ، والعمل علي حسن استثمارها وتدعيم استخدامها بأحدث التقنيات .
* الموارد والامكانيات البشرية المتاحة ، في كافة مستوياتها ووظائفها ، والتي يحسن اختيارها ويمكن تهيئتها وتنميتها بالتأهيل المناسب ، والتدريب التقني الحديث والمستمر وذلك بصفتها المعاول الحقيقية للحيوية المنشودة ، علما بأنها موارد متجددة ومتزايدة وقابلة للتطور .

* الاطار التنظيمي العام داخل المؤسسات بخاصة ، وفي القطاع بعامة . فهذا الاطار هو الذي يحكم ويضبط الايقاع ويتحكم بدرجة كبيرة في كفاءة كل الانشطة بمختلف أنواعها ، وينسق بينها ، ويوفر مناخ حيويتها وبالتالي القدرة الابداعية والابتكارية ، والتنافسية ، وفعالية استخدام كافة الموارد والامكانيات المادية والبشرية ، والتكيف مع المقومات الخارجية .
* المنظومة التشريعية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي بعامة . وهذه في مصر خاصة تحتاج الي ترشيد وتحديث مستمر لمواكبة متطلبات الحيوية وعدم اعاقتها ، بل واعادتها وتنشيطها في مختلف قطاعات الاعمال .
* المناخ العام السائد في المجتمع بفلسفته الاقتصادية وتوجهاته الاجتماعية والسياسية ، ومنظومته الاخلاقية ، وقيمه وتقاليده واعرافه ، وانعكاسات كل ذلك علي حيوية مؤسسات قطاع الاعمال ومسيرتها .
* الظروف البيئية والبنية الاساسية وما توفره من مرافق عامة ضرورية ومشجعة علي التقدم والتطوير والتحديث وتبعث علي احياء واعادة الحيوية المنشودة لقطاع الاعمال بخاصة والمجتمع بعامة .

واذ اكتفي بهذه الاشارات المختصرة عن مقومات الحيوية في قطاع الاعمال ، مع الاعتذار عن الايجاز الشديد إذ لا يتسع المقام لتناولها بما تستحقه من عمق ، أقر بأن كل منها جدير ببحث مستقل أو بمؤتمر يتفرغ لدراستها تفصيلا نظرا لعظم أهميتها . وانتقل الآن للحديث عما أسميه " **المنظومة الادارية** " كأحد عناصر الموارد البشرية السابق ذكرها .

المنظومة الادارية :

وهي أهم عناصر الموارد والامكانيات البشرية . وهي تحتضن في طياتها المنظومة الفرعية المسئولة عن الدور المحاسبي والذي سنتناوله فيما بعد ، بصفته بؤرة اهتمامنا في هذا المؤتمر . هذا فضلا عن المنظمات الفرعية الاخري التخصصية مثل التسويقية والانتاجية وغيرها ... ولكل منها دورها المميز والهام في مسيرة وحيوية المؤسسة وفي تقرير مصيرها في الحاضر والمستقبل .

وأعني بلفظ " المنظومة " في هذا الصدد التأكيد علي ضرورة التناغم والتكامل بين مكوناتها . وكذا علي ضرورة التنسيق المستمر في اداء جزئياتها ، بما يعكس وحدة الهدف واتجاه مسيرتها مهما تشعبت واتسعت آفاقها رأسيا وأفقيا ومكانيا ، وبما يعكس اتسامها بالانتظام والانسجام والانضباط .

والمنظومة الادارية في جملتها ، وباجماع الآراء العلمية ، وفي ضوء النتائج العملية ، هي المسئولة الاولي في الواقع عن " الحيوية " الموجودة أو المفقودة أو المنشودة في المؤسسات الاقتصادية وفي قطاع الاعمال بعامة .

فبين قمة المنظومة الادارية وقاعدتها يتحرك كل اعضاء الفريق البشري العامل بالمؤسسة . كل عضو يقوم بدوره ، بخبرته وكفاءته ، وقدرته ، مستعينا بأدواته ، منفردا أو مشتركا مع غيره ، وفق مسئوليته وموقعه من الفريق . وذلك يتم في مستويات مختلفة ، وفق هيكل تنظيمي مناسب ، وفي مجالات معينة ، وفي انشطة متفرقة ولكنها متكاملة . بعضها قيادي ، وبعضها تخطيطي ، وبعضها تنفيذي ، وبعضها اشرافي ورقابي وتنظيمي ، وبعضها يجمع بين اكثر من دور . هذا أشبه بفريق أوركسترالي يقوده مايسترو ، ويعزف سمفونية واحدة .

وهذا التشبيه يؤكد مجموعة من القيم الهامة . ومن أهمها ما يرتبط بالاعداد والتدريب المستمر ، والتنسيق ، والعمل بروح الفريق ، وكفاءة القيادات ،وتفهم الجميع والتفاهم نحو هدف وغاية محددة ، والحرص علي تحقيق النجاح .هذا فضلا عن كفاءة الادوات والاجهزة التي يستخدمونها وصلاحيتها ، وحداثتها ، والتقنيات المستخدمة في كافة مراحل الاداء .

ولهذا من أجل اعادة الحيوية الي قطاع الاعمال في مصر ، لابد من الاهتمام بالعنصر البشري بعامة الذي يمثل الثروة الحقيقية بالمجتمع . حيث أن المسئولية عن الحيوية واعادتها في الحقيقة هي مسئولية القائمين علي كل مؤسسة في ذلك القطاع ، والعاملين بها ، والمتعاملين معها من المؤسسات المترابطة معها وخاصة ـ المؤسسات الحكومية والمالية والمصرفية وغيرها ـ الخ . وذلك من خلال القيادات والقائمين علي تلك المؤسسات والعاملين بها . وهذا ودون اغفال دور وأهمية الموارد والامكانيات المادية والمالية ، وتقنيات استخدامها وتنميتها والحفاظ عليها بواسطة النظم والعنصر البشري

المنظومة المحاسبية :

" المنظومة المحاسبية " هي احدي المنظومات الفرعية التي تحتضنها " المنظومة الادارية " السابق تناولها . وأهم مكونات هذه المنظومة العنصر البشري ـ أي المحاسبين ومعاونيهم بالاضافة الي بعض الادوات والاجهزة والنظم . وما يهمنا في هذا المقام هو كيفية تفعيل دور هذه المنظومة في اعادة الحيوية لقطاع الاعمال في مصر . ولهذا سأتناول بإيجاز " المحاسبة " بمفهومها الشامل ومعاييرها ، ثم اعرج الي الحديث عن المحاسبين في مصر .

ولعنا ندرك من البداية أن " المال " هو الدم الذي يسري في شرايين جسد مؤسسات الاعمال ، والذي يغذيها بكل احتياجاتها الاخري من معدات وأدوات وموارد وخدمات وعناصر بشرية ... الخ . ولعنا ندرك كذلك أن " المحاسبة " ـ بمفهومها الشامل الذي يتضمن النظم والمراجعة ـ هي العين الباصرة الساهرة ، المسجلة الراصدة والناقدة ، المفصحة والمعلنة ، والمحللة لكل ما يجري بتلك المؤسسات من معاملات وأحداث وتغيرات ، وما بتنتج عن كل نشاطها من نتائج ، وذلك بمنظور قياسي ، موضوعي ، ورقابي وتوجيهي . كما أن المحاسبة هي لغة المال التي يتعامل بها رجال الاعمال من خلال أرقامها ومصطلحاتها ومفاهيمها . وهي بذلك مصدر المعلومات والمحركة لنظم المعلومات من خلال قنوات الاتصال وشبكاتها المختلفة داخل المؤسسات ذاتها وخارجها .

وللمحاسبة بمفهومها الشامل ، أدواتها المختلفة ، أساليبها المتطورة ، وفروعها العديدة المتزايدة . ولعل أهمها المحاسبة المالية ، ومحاسبة التكاليف ، والمحاسبة الادارية ومحاسبة المسئولية ، والمحاسبة الضريبية ، والمحاسبة الاجتماعية والبيئية والقومية ... الخ . هذا فضلا عن النظم المحاسبية والمراجعة بفروعها المختلفة : المراجعة المالية ، المراجعة الادارية ، والمراجعة الاجتماعية ، والمراجعة البيئية والمراجعة الضريبية ... الخ ولكل من تلك الفروع وسائلها التحليلية المختلفة والمتطورة ، ومعاييرها الفنية والاجرائية المحلية والاجنبية والدولية . وجميعها مسخرة لخدمة مؤسسات قطاع الاعمال والاقتصاد القومي . وبهذا تستحق المحاسبة المتطورة بمفهومها الشامل أن توصف بالمحاسبة الاقتصادية .

وهذا في حد ذاته يمثل ويعكس تحديات تطوير المحاسبة والنهوض بها من أجل ايجاد واعادة الحيوية لمؤسسات قطاع الاعمال ومختلف الانشطة بعامة . ولا يغيب عن بالنا ما أسهمت به تكنولوجيا الحاسبات والالكترونيات ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهذا الصدد . وجميع هذه التقنيات تعاصر ثورة هائلة في تطورها المتسارع والتي تبشر بآفاق جديدة قد يصعب ملاحقتها .

نحن الآن نعيش عصرا ثائرا جعل من المعلومات وخاصة المحاسبية ، والمعرفة بعامة ، ثروة تكاد تفوق في أهميتها السلع والخدمات الاخري . الطلب عليها يتزايد ولا يتوقف ووسائل تداولها تتطور بسرعة مذهلة . فمن يملك مصدر المعلومات والمعارف ويتحكم في تدفقها له السبق والتميز في ظل المنافسة الضارية والعولمة الطاغية .

وهنا تبرز أهمية المعايير التي تحكم وتضمن مصداقية المعلومات المحاسبية وتبعث علي الثقة بها . وهي بذلك تخدم كل من المحاسبين الممارسين للعمل المحاسبي في كافة مراحله ومستوياته ، والمتعاملين معهم والمستفيدين والمستخدمين للمخرجات المحاسبية .

المعايير المحاسبية : Accounting Standards

للمعايير المحاسبية ـ في تقديري ـ **بعدان هما** : ـ

الاول : بعد فلسفي ، نظري ، يعكس المبادئ العامة المحاسبية المتعارف عليها والمعمول بها ، والتي لا تختلف في جوهرها ومضمونها من بيئة الي أخري ، أو من وقت الي آخر . وهي التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمنظومة القيم الاخلاقية ، مثل الامانة والعدل ، التي لا تختلف عليها الاديان المختلفة حتي اذا اختلفت أسانيدها الشرعية ، حيث انها تتفق مع المتطلبات الانسانية العادلة والمجردة من أي تحيز عقائدي . وهي التي كان يشار اليها بالمبادئ المحاسبية المقبولة عامة Generally Accepted Accounting Principles

وهي في الحقيقة باكورة اجتهادات المنظمات المهنية المحاسبية وتعتبر جذور المعايير الحالية . والحديث عن هذا البعد يطول ويستحق كل عناية **وبعمق** ، اذ يمثل في الحقيقة جوهر ما يعرف بنظرية المحاسبة أو نظرياتها اذا ما تجزأت . ولكن المقام لا يسمح بذلك مع الاسف ومع الاعتذار عن الايجاز .

الثاني : أما البعد الثاني للمعايير المحاسبية ، كما أزعم ، فهو البعد الاجرائي ، التطبيقي التنفيذي والتفصيلي . وهو بعد قابل للتطويع والتكيف مع المتطلبات والتشريعات البيئية المختلفة . وهو بعد ارشادي ، توضيحي ، يعاون في معالجة مواقف أو قضايا معينة ، ويرشد الي أفضل البدائل المناسبة لها . وهو بعد عملي يتسم بالمنطق ويؤكد الاسس العامة ، ويتواكب مع الاعراف السائدة أو المعمول بها ويعمل علي تطويرها . وهذا لا يعني أنه اختياري ، أو أقل أهمية من البعد الاول . انما هو مكمل له . ويؤكد أهمية وضرورة توحيد العمل المحاسبي في الظروف المناظرة والمماثلة ، مما يعكس المصداقية ويبعث علي الثقة في المخرجات المحاسبية ويعمل علي تطويرها وتحديثها وزيادة فعاليتها .

ومما يجدر ذكره بهذا الصدد ـ أي بشأن المعايير المحاسبية في مصر ـ تعدد الجهات المصدرة لها ، وتوقيتات اصدارها ، ومدي التشابه بينها في محتواها وصياغتها ومدي شمولها من جهة ، والتشابه في ذلك مع المعايير الاجنبية أو الدولية المناظرة لها . وهذه ظاهرة قد تكون لها إيجابيات إذ تعكس اجتهادات مختلفة واهتمام جهات محلية عديدة بها . وكل هذه الجهات لاشك غيورة وحريصة علي النهوض بالعمل المحاسبي . **إلا أنها تدعو الي التساؤل :**

* عن كيفية اعدادها والخطوات المتبعة في ذلك .
* وعما قد يثيره تعددها مع الاختلاف بينها وان ضؤلت من بلبلة فكرية .
* وعن المسئولية الملقاة علي المحاسبين الممارسين المطالبين باحترامها .
* وعن كيفية التحقق عمليا من مراعاة المحاسبين الممارسين لها .
* وعن كيفية المساءلة عن اغفالها كليا أو جزئيا .
* وعن الجهة التي يمكن أن يسند اليها متابعة ذلك والمحاسبة عليه .

هذه بعض التساؤلات التي عنت لي ، وليست بالضرورة كل ما قد يثار من تساؤلات بشأن المعايير المحاسبية في مصر . وأحسب أنها تساؤلات هامة ، وتحتاج الي التصدي لها . وذلك من أجل تفعيل الدور المحاسبي في ايجاد واحياء وتنمية واعادة الحيوية الي قطاع الاعمال في مصر ، كهدف رئيسي لهذا المؤتمر الموقر ... وأنوه مرة أخري بأن هذه الورقة المتواضعة ، قد اعدت لهذا المؤتمر تحت عنوان :

" تساؤلات متجددة "

سبق ليس إلا رؤية موضوعية جدا تصمت بإيجاز شديد جدا جدا ما لا يزيد عن أهم عناوين موضوعات المحاسبة بمفهومها الشامل لكي ترقي لمتطلبات المحاسبة الاقتصادية المنشودة في الحدود التي تتسع لها هذه الورقة .

هذا عن المحاسبة ، فماذا عن المحاسبين في مصر وإعدادهم وأدائهم ودورهم بإيجاز مماثل ؟

المحاسبون في مصر :

لتجنب الاطالة والاسترسال ، أفضل التركيز علي عدد محدود من التساؤلات الهامة عن واقع المحاسبين في مصر ، وبرؤية مستقبلية . وذلك بهدف تفعيل دورهم في اعادة الحيوية الي قطاع الاعمال في ظل التحديات المعاصرة والمتوقعة ولاعدادهم لها . لهذا اطرح الأسئلة التالية :

* كيف نطور تأهيل المحاسبين في مصر علميا وعمليا ومهنيا ؟
* كيف نزيد فعالية دورهم في اعادة الحيوية الي قطاع الاعمال في مصر ؟
* كيف نواجه المنافسة الاجنبية القادمة مع العولمة والجات في مهنة المحاسبة ؟

بإيجاز شديد نوضح أن تأهيل المحاسبين في مصر يعتمد علي شقين . **أحدهما اكاديمي** أي تعليمي يعقبه امتحانات مصحوبة بشهادات متوسطة أو جامعية وبأبحاث ثم شهادات عالية . **وثانيهما تدريبي** ، أي عملي جاد يصاحبه أحيانا امتحانات ، وينتهي بعضوية جمعية أو منظمة مهنية وبالقيد في جداول المحاسبين بالنقابة ، وبوزارة المالية ، وبالجهاز المركزي للمحاسبات ... الخ .

ويحتاج الشق الاكاديمي التعليمي ـ في تقديري ـ الي مزيد من الاهتمام بالبعد الفلسفي في العمل المحاسبي ، لادراك " لماذا " يتم ؟ أي اهدافه العملية ، اكثر من "كيف " يتم ؟ . ولذلك اري الاهتمام بتعليم نظرية (أو نظريات) المحاسبة ، وبالمعايير المحاسبية المحلية والاجنبية والدولية . أضف الي ذلك ضرورة الاهتمام بالجانب التطبيقي في المحاسبة ، بإستخدام اسلوب الحالات والمشاكل في التدريس ، بدلا من التركيز علي الجوانب الاجرائية الروتينية في التسجيل الدفتري وفي اعداد القوائم المالية أو ما شابه ، والتي كثيرا ما تسند الي الحاسبات والاجهزة الالكترونية . وهذا يقتضي العناية بتعلم كيفية استخدام الحاسبات في المجال المحاسبي وفي نظم

وشبكات المعلومات ، وأيضا في واجبات المراقبة وانشطة المراجعة . كما أري ضرورة الاهتمام والتركيز علي التحليل المحاسبي الذي ينمي القدرة علي التفكير الابتكاري بدلا من العمل التكراري التقليدي . وكذا الاهتمام بتعليم المحاسبة الادارية لطبيعتها المتميزة ولأهميتها في خدمة المشروعات الاقتصادية . ولا شك أن اجادة اللغات الاجنبية والاعتياد علي الاطلاع علي المراجع الاجنبية ، مع اجادة اللغة العربية ، وسعة الاطلاع لا تحتاج الي تأكيد . هذا مع التدريب المستمر علي كتابة التقارير واعداد الاوراق البحثية البسيطة التي تتناسب مع المرحلة التعليمية . بمثل هذه الجهود والتوجهات تزيد فعالية الشق التعليمي في اعداد المحاسبين علميا . وهذا في حد ذاته ضرورة بالغة الاهمية لما لها من تأثير علي الشق الثاني العملي التطبيقي .

أما عن التدريب العملي والتأهيل المهني ، فهو الاكثر أهمية وفعالية بالنسبة للمحاسبين المشتغلين في مكاتب مهنية أو في مواقع عمل محاسبي أو مالي بالمؤسسات الاقتصادية . وفعالية هذا الشق تتوقف علي نوع وطبيعة العمل وتنوعه الذي يسند الي المحاسب اثناء التدريب ، وأيضا علي مدة ذلك التدريب ، وعلي نوع وطبيعة ومستوي الامتحانات التي تصاحبه ويتم اجتيازها ، والمجالات التطبيقية التي يشارك فيها أو يمارسها المتدرب .

ومما يضيف الي قدرات المحاسبين المؤهلين ، أو تحت التمرين ، اشتراكهم وحضورهم ومساهمتهم في أعمال المؤتمرات والندوات العلمية التي تتناول موضوعات محاسبية وتهتم بتطوير المهنة ومتابعة مستحدثاتها . هذا مع الحرص علي التعليم والتريب المستمر . الذي تتيحه الجامعات من خلال الدراسات العليا والدبلومات التخصصية ، وتتيحه كذلك الجمعيات المهنية والجمعيات العلمية المتخصصة . المهم في هذا الامر ضرورة مواكبة المسيرة العلمية والمهنية المعاصرة واللحاق بمستوياتها المحلية والدولية ، خاصة انها تجري بتسارع شديد .

وهذا يقودنا الي التساؤل الاخير عن أثر العولمة والجات علي مهنة المحاسبة في مصر وعلي المحاسبين المصريين . ومن أهم هذه الآثار هو المواصفات القياسية ـ الدولية ـ للتأهيل المحاسبي المهني ، والتوجه نحو توحيدها عالميا . وهذا من شأنه ضرورة رفع مستوي الكفاءة المهنية وتحديث المناهج الدراسية وتنوعها وتكاملها ،

وسوق ... التي يجب اجتيازها واهميه التفوق فيها ، والاعتراف الدولي بها او معادلتها بنظائرها في الخارج . فسوف تفتح العولمة والجات باب المنافسة في مزاولة المهنة علي مصراعيه ، وأيضا باب التعاون والمشاركة مع الاجانب في سوق المهنة المحلي . هذا فضلا عما تتطلبه الشركات العملاقة ومتعدية الجنسية وعابرة القارات من المحاسبين المحليين في سد حاجاتها المهنية ومتابعة انشطتها محليا ودوليا .

وفي الختام ونحن بصدد محاولة اعادة الحيوية الي قطاع الاعمال في مصر ، لا يفوتني أن أنوه بإيجاز عن :

١ ـ أن قدرة المحاسبين علي العطاء كبيرة جدا جدا . ولكن الفرص لذلك لا تتاح أمامهم بالقدر الكافي في قطاع الاعمال . واعتقد أن المحاسب الاداري المتميز بصفة خاصة يستطيع بخبرته وبما لديه من معلومات والمام بمعظم مواطن الامور في مؤسسته يجب أن تتاح له الفرصة للمشاركة لا في صنع القرارات فحسب ، بل في مداولات اتخاذها وصياغتها من خلال اشتراكه في مجالس الادارة .. وبهذا تتاح له الفرصة للمشاركة في التخطيط الاستراتيجي لمؤسسته وفي التنبؤ بمستقبلها وفي اعداد الموازنات التخطيطية ودراسات الجدوي ، وأفضل اساليب الخصخصة ومتطلباتها ، وغير ذلك من الخدمات غير التقليدية .

٢ ـ ضرورة الاهتمام بالجوانب السلوكية والاخلاقية في العمل المهني بصفة خاصة وضرورة وجود ميثاق شرف للمهنة يعتد به ويراعي ويحترم من كافة الممارسين ، ويكون مرجعا لمساءلة المقصرين أو المنحرفين عند الضرورة .

٣ ـ الحاجة ماسة الي سرعة اصدار قانون ممارسة المهنة ونأمل أن يكون فعالا في تنظيمها وتطويرها وتحديثها المستمر ويحقق لها الاستقرار المنشود .

والله تعالي من وراء القصد .

اكتوبر ٢٠٠١

أ . د . مصطفي بهجت عبد المتعال